



السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين

والمندوبين السامين والمندوب لعام

الموضوع : إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2024-2022 مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء.

سلام تام بوجود مولانا الإمام:

وبعد، فتفعيلا لمقتضيات المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) و المادتين 2 و2 مكرر من المرسوم رقم 2.15.426 صادر في 28 رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه، يرمي هذا المنشور إلى عرض التوجهات العامة التي يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات مراعاتها وكذا كيفية إعداد مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2024-2022 التي يتم تحيينها كل سنة، مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء.

• التوجهات العامة للفترة 2024-2022

يأتي إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات للفترة 2024-2022 في ظل استمرار ارتباط معالم النمو الاقتصادي بمنحى تطور الوضع الصحي وتداعيات الأزمة الوبائية على المستويين الوطني والعالمي. ويملي هذا السياق مواصلة التزام اليقظة والحذر في تحديد التوقعات الاقتصادية، وذلك بالرغم من بوادر الانفراج التي بدأت تلوح مع انطلاق حملات واسعة للتلقيح ضد فيروس "كوفيد-19" وطنيا ودوليا.

وكما تعلمون، فقد أكد جلالة الملك حفظه الله في خطبه السامية، التي ألقاها بمناسبة عيد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب في 29 يوليوز و20 غشت 2020 على التوالي، وكذا بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، على أهمية تدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا، داعيا إلى استثمار دروس هذه المرحلة لترتيب الأولويات وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا وصونا لمقومات العيش الكريم. لهذه الغاية، أطلق جلالته خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وإصلاحا عميقا للقطاع العام، وورشاً مجتمعيا كبيرا لتعميم التغطية الاجتماعية على مدى خمس سنوات يستهدف تحسين ظروف عيش المواطنين وصيانة كرامة جميع المغاربة وتحسين الفئات الهشة.



في هذا الصدد، وعلاوة على مواصلة اتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة الإكراهات التي يفرضها سياق جائحة "كوفيد-19"، ستواصل الحكومة تنزيل التوجهات الملكية السامية، حيث ستعطي الأولوية، على المستوى الاقتصادي، لبلورة مختلف الالتزامات المضمنة بميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل، خصوصا تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار" الذي يهدف بالأساس إلى تنشيط الحركة الاقتصادية بالبلاد، من خلال الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية المهيكلية، وتعزيز رأسمال المقاولات، ودعم الأنشطة الإنتاجية وتوفير فرص الشغل، وذلك في إطار التكامل مع الجهود المبذولة لدعم الاستثمار العمومي ووضع الآليات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ستحرص الحكومة على تكريس الأولوية للسياسات الاجتماعية، لاسيما من خلال التعميم التدريجي للتغطية الاجتماعية الشاملة عبر تعميم التأمين الإجباري عن المرض والتعويضات العائلية، وتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد، وكذا تعميم الولوج للتعويض عن فقدان الشغل. كما ستعمل الحكومة على توسيع العرض الصحي وتجويده وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية بشكل متكافئ، مع إرساء أساليب جديدة في التسيير.

وفي مجال التعليم، ستواصل الحكومة التنزيل الفعلي لمضامين القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني.

وبالإضافة إلى ذلك، ستحرص الحكومة على تعزيز مكاسب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي.

كما ستنكب الحكومة على بلورة مختلف التدابير المرتبطة بتعزيز مثالية الدولة وعقلنة تديرها، ولاسيما من خلال العمل على تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتقويم الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتتميز الظرفية الاقتصادية لبداية سنة 2021، برفع صندوق النقد الدولي لتوقعاته بشأن النمو الاقتصادي العالمي ب 0,3 نقطة مئوية حيث يتوقع تحقيقه لنسبة نمو تبلغ 5,5%، وذلك بفضل إطلاق حملات التلقيح والدعم المالي الإضافي لعدد من الاقتصادات الكبرى. ومع ذلك فإن آفاق الاقتصاد العالمي تكتنفها العديد من المخاوف الناجمة عن تجدد موجات الإصابة بالسلالات الجديدة لفيروس كورونا "كوفيد-19". موازاة مع ذلك، تتميز الظرفية الاقتصادية العالمية باستمرار منحنى ارتفاع أسعار المواد الطاقية وانتعاش البورصات العالمية.

وعلى المستوى الوطني، من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد الوطني من تفعيل مخطط الإقلاع الاقتصادي ومن الانتعاش التدريجي للطلب الخارجي، ابتداء من سنة 2021، ارتباطا بتحسن الاقتصاد الدولي وبحملات التلقيح ضد كوفيد-19، ما من شأنه أن يساهم في تحسن الوضع الصحي في المغرب وفي إعادة فتح الحدود الدولية والاستعادة التدريجية لثقة الأسر والمستثمرين.

كما ستساهم الآفاق الواعدة للموسم الفلاحي 2021/2020، ارتباطا بالتساقطات المطرية المهمة التي سجلتها بلادنا، في تعزيز الانتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي، بشكل مباشر وغير مباشر، خلال 2021.

وهكذا، فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني قفزة في نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2021 ليرتفع بنسبة 4,8%، بالأسعار الثابتة، بعد انخفاض بنسبة 6,7% خلال سنة 2020، نتيجة للزيادة في القيمة المضافة الفلاحية وغير الفلاحية بنسب 11,6% و3,8% على التوالي.

على ضوء ذلك، ونظرا لما يكتسيه الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية الكبرى من أهمية في ظل إكراهات السياق الحالي، ستعمل الحكومة على مواصلة سياسة الانضباط الميزانياتي عبر حصر عجز الميزانية في مستوى مستدام ومواصلة التدبير الحذر للمديونية.

هكذا، واستنادا لرهانات الظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية تطمح الحكومة بالنسبة للفترة 2022-2024 إلى تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 4% كمتوسط سنوي. كما تعزم حصر عجز الميزانية برسم نفس الفترة (مع احتساب مداخيل الخوصصة) في 5% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي. علاوة على التحكم في متوسط معدل التضخم، على مدى هذه الفترة، في حوالي 1%.

في هذا الإطار، واستحضارا للرهانات المرتبطة بأزمة جائحة "كوفيد-19"، وضمانا لاستدامة التوازن الميزانياتي من خلال التحكم في النفقات وتعبئة الموارد المالية الضرورية لإنجاز أوراش الإصلاح والتنمية الكبرى، وحرصا على التخصيص الأمثل للموارد وفقا للحاجيات والأولويات، يجب أن تأخذ مقترحات القطاعات الوزارية والمؤسسات بالاعتبار الإمكانيات المالية للدولة، وذلك بالعمل على ترتيب الأولويات، وأن تخضع فيما يخص الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأموال خصومية، للتوجهات الأساسية التالية:

- ◀ **التحكم في نفقات الموظفين، من خلال حصر عمليات إحداث المناصب الجديدة في** الاحتياجات الضرورية الكفيلة بضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع العمل على استغلال الإمكانيات المتاحة المتعلقة بإعادة الانتشار على مستوى القطاع أو المؤسسة وبين القطاعات أو المؤسسات من أجل سد الحاجيات على المستوى المجالي والقطاعي؛
- ◀ **توطيد التدبير الأمثل للشأن العام، من خلال ترشيد نمط عيش الإدارة وعقلنة نفقات** المعدات والنفقات المختلفة، مع تحسين فعالية تدخلات الدولة لاسيما عبر التقليل من النفقات المتعلقة بـ:

- اقتناء وكراء السيارات وكراء وتهيئ الممرات الإدارية وتأثيثها، مع ربطها بضرورة المصلحة؛

- النقل والتنقل داخل وخارج المملكة والمصاريف المرتبطة بالفندقة والاستقبالات وتنظيم

الاحتفالات والمؤتمرات والندوات؛

- المصاريف المتعلقة بحظيرة السيارات؛



- الدراسات مع إخضاع طلبات العروض المتعلقة بها للترخيص المسبق.

◀ تحسين فعالية الاستثمار، عبر:

- إعطاء الأولوية لبرمجة الالتزامات المتعلقة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، خاصة تلك التي كانت موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك، أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع اعتماد منهجية معقلنة في مجال توطيد الاعتمادات تراعي إمكانيات التنفيذ؛

- إنجاز دراسات قبلية لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي واختيار المشاريع التي لها وقع أكبر على النمو والتشغيل، مع مراعاة البعد الترابي؛

- ترشيد إعانات الاستثمار الممنوحة للمؤسسات والمقاولات العمومية، وإعطاء الأولوية في تخصيصها للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، مع ربط وتيرة تسديد هذه الإعانات بمستوى السيولة النقدية المتوفرة لديها؛

- التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وذلك في إطار احترام مقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة. كما يتعين التقيد بالمسطرتين الواردين بالمنشور رقم 02/2021 المتعلق بالاقتناءات والتخصيصات العقارية التي تهم الملك الخاص للدولة؛

- الحرص على التقيد بالالتزامات الحكومة في ميدان تنفيذ الأحكام القضائية، والعمل على اتخاذ الإجراءات الاستباقية للحد من هذه المنازعات وموافاة مصالح الوزارة المكلفة بالمالية بجرد شامل لوضعية تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها، وكذا برمجة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها في إطار ميزانيات السنوات اللاحقة مع احترام الآجال القانونية ذات الصلة؛

- العمل على تفعيل الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتجات المغربية في إطار الصفقات العمومية.

- من جهة أخرى، وتعزيزا لآليات متابعة وتقييم السياسات العمومية بالنظر إلى الالتزامات المتخذة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، فإن القطاعات الوزارية والمؤسسات مطالبة، في إطار ميزانياتها القطاعية، بالانخراط الفعال في بلورة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة "إكرام 3" وكذا تنزيل التدابير الخاصة بالبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030 "مغرب التمكين".

كذلك، وتعزيزا لمأسسة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على صعيد عملية إعداد الميزانية

بما يتيح ترسيخ مبادئ المساواة والإنصاف والاستجابة لحاجيات كافة فئات المجتمع، فإنه يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات تحديد مشاريع تراعي بعد النوع الاجتماعي، يتم قرنها، على مستوى مشاريع



نجاحة أداءها، بأهداف يتم قياس إنجازها بمؤشرات مستجيبة للنوع. كما يجب، بالنسبة للقطاعات التي شكلت موضوعا للدراسات التحليلية القطاعية حول النوع الاجتماعي، ربط التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات بأهداف وبمؤشرات مستجيبة للنوع ترصد جهود تقليص الفوارق القائمة على النوع في مجال السياسة العمومية المعنية.

• **كيفية إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2022-2024 للقطاعات الوزارية والمؤسسات:**

بناء على التوجهات العامة المشار إليها أعلاه، ويهدف إعداد برمجتها الميزانية لثلاث سنوات، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات أن تقدم، بالنسبة لكل سنة من الفترة 2022-2024، التوقعات حسب الفصل والبرنامج وكذا حسب أهم المشاريع أو العمليات. وتعكس هذه التوقعات التطور الطبيعي للنفقات الخاصة بالأنشطة القائمة والالتزامات الميزانية قيد التنفيذ تضاف إليها النفقات المتعلقة بالمشاريع أو العمليات الجديدة.

كما يجب أن يندرج إعداد هذه البرمجة في إطار تعزيز اللاتمركز الإداري وتنفيذ التصاميم المديرية للاتمركز الإداري مما يقتضي، بالتالي، تقوية أدوار الإدارات اللامركزية في تنفيذ المشاريع عبر تعزيز قدراتها ومواردها البشرية والمالية.

بالنسبة لتوقعات نفقات الموظفين، التي تشمل بالإضافة إلى المرتبات والأجور والتعويضات، مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، فينبغي أن تشمل كتلة الأجور المؤداة برسم السنة المالية الماضية تضاف إليها النفقات المترتبة عن الترقية في الرتبة والدرجة الواردة وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها وكذا عن التغييرات في أعداد الموظفين والأعوان بالقطاع الوزاري أو المؤسسة.

فيما يخص النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة، فينبغي مراعاة تدابير الترشيد المشار إليها أعلاه مع الحرص على تحديد كلفة التدابير الجديدة المبرمجة برسم الفترة 2022-2024.

أما بالنسبة لتوقعات نفقات الاستثمار، فيتعين تقييمها على أساس الكلفة التقديرية لتنفيذ المشاريع القائمة مع الأخذ بعين الاعتبار التقويمات الضرورية وكذا الكلفة المتعلقة بمشاريع الاستثمار الجديدة، إضافة إلى مراعاة برمجة هذه النفقات للقدرات الفعلية لإنجاز المشاريع بما يسمح بالتقيد بالسقف الأقصى القانوني لترحيل الاعتمادات.

ويجب أن تشمل مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات النفقات الخاصة بالقطاعات الوزارية والمؤسسات وبمرفق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها وبالحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي تعتبر أمرا بالصرف لها وكذا المقترحات المتعلقة بالمداخيل الإجمالية ونفقات الاستغلال ونفقات الاستثمار للمؤسسات العمومية الموجودة تحت وصايتها والواردة في اللائحة المحددة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 679.20 بتاريخ 18 جمادى الآخرة 1441 (13 فبراير 2020).

ويتوجب الحرص على صدقية وواقعية مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2022-

رئيسية 2024 بحيث تشكل معطيات السنة الأولى منها أرضية أولية لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022.



وتقدم مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات على مستوى الجزء المخصص لمشاريع نجاعة الأداء. لهذا الغرض، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات إدراج المعطيات المتعلقة بمقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات وبالأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء على مستوى نظام البرمجة الميزانية «e-budget 2». كما يتعين الأخذ بالاعتبار، الملاحظات المضمنة بتقارير افتتاح نجاعة الأداء المعدة من طرف المفتشية العامة للمالية، وذلك عند إعداد مشاريع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2022.

وستتم مناقشة هذه المقترحات، خلال الفترة الممتدة بين 15 أبريل و10 ماي 2021، على مستوى لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي تضم ممثلين عن مصالح الوزارة المكلفة بالمالية (مديرية الميزانية) وكذا ممثلي القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية. وستعكف هذه اللجان، التي ستعقد بمقر مديرية الميزانية حسب الجدول الزمني المرفق، على دراسة مقترحات البرمجة الميزانية والأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء والاستدامة الميزانية، على ضوء الإطار الماكرو اقتصادي والتوجهات العامة السالفة الذكر.

وإذ لا يخفى عليكم الأهمية التي تكتسبها البرمجة الميزانية لثلاث سنوات في توضيح الرؤية الاستراتيجية على المدى المتوسط لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتحديد أولويات السياسات العمومية وانسجامها وتحسين ظروف إعداد قانون المالية، فإني أدعو جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى الانخراط التام والتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة من أجل التطبيق الأمثل لمضامين هذا المنشور مع احترام الأجال التنظيمية ذات الصلة. وستواصل المصالح المختصة بهذه الوزارة مواكبتها للقطاعات الوزارية والمؤسسات من خلال تقديم الدعم والمساندة الضروريين.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
سعد الدين العثماني



